الإتفاقيات الدولية الناظمة لقيام الكيانية اللبنانية

د. رياض غنام(*)

قد تكون ولادة الدول ونشأتها مشابهة لولادة الإنسان ونشأته، فعندما تكون الولادة متعسِّرة أو قيصرية أو غير طبيعية، تواكبها في مراحل حياتها آلام وإحنٌ تكمن تارة، وتظهر أخرى، وغالباً ما تكون حياتها عرضة لمشاكل عند أدنى تبدل أو تغير في المحيط الذي تعيش به. وما ينطبق على الانسان ينطبق بشكل أو بآخر على الدول التي نرى بعضها يقوم على قواعد راسخة، تحترم العناصر الأساسية لقيام الدول من حيث الأرض والشعب والتاريخ، فتكون أمتن وحدة وأقوى وطنية وأصلب قوة، وبعضها تتماهى في مقوماتها عناصر قيام الدولة إن لجهة الأرض أم السكان، فتكون أكثر عرضة للمشاكل والخضات السياسية والاجتماعية، كونها تحمل بذور انهيارها ونهايتها في تركيبتها وعناصر تكوينها.

ولا غرابة إن قلنا إن تركيبة الكيان اللبناني تخضع للمساءلة التاريخية، فلبنان الكيان الذي كان يشارك سوريا مشاركة الجزء للكل، غير المنفصم عنها طبيعة ولغة وحضارة وأديان سماوية، و«بعد أن كان جزءاً من مربعها المستطيل» وجزءاً من نظمها السياسية الحاكمة أو المحكومة بقوة السلطة المركزية، سواء أكانت في دمشق أو بغداد أو القاهرة أو أسطنبول، أصبح هدفاً لأطماع الدول الغربية، وعرضة لمخططاتها كما غيره من أقاليم سوريا وفلسطين ومصر والعراق وسائر الأراضي العربية.

الملامح التاريخية للكيانية اللبنانية

تعتبر الإمارة التنوخية أول إمارة عربية إسلامية قامت في أوائل القرن الثامن الميلادي، في المناطق الغربية من بلاد الشام، وقد اتخذت من بلدة عبيه في قلب الجبال المطلة على

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان ـ مجلس النواب.

بيروت وجوارها قاعدة لها، واشتهر أمراؤها من إرسلانيين وبحتريين بحماية الثغور الشامية أولاً، ثم محاربتهم الصليبيين رغم الخسائر الفادحة التي تكبدوها. ولاعتبارات سياسية أنهى العثمانيون سنة ١٥١٦ حكم التنوخيين الذين ظلوا على ولائهم لدولة المماليك، ونصبوا مكانهم في حكم بلاد الأشواف الأسرة المعنية. وفي عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني أحد أبرز أمراء هذه الأسرة توسعت إمارة الجبل لتصل إلى حدود صفد في فلسطين ودمشق وحلب، وهذا ما دفع السلطان العثماني مراد الرابع إلى إطلاق لقب «أمير عربستان» أي أمير بلاد العرب على فخر الدين رغم حرص الأمير على تسمية نفسه «أمير جبل لبنان وصيدا والجليل» فقط.

بعد فخر الدين عادت حدود الإمارة إلى ما كانت عليه قبل التوسع، وفي عهد الإمارة الشهابية التي بدأ حكمها سنة ١٦٩٧ اقتصرت على المناطق الجنوبية من الجبل وكسروان، وكان التزامها يتم عن طريق والي صيدا المقيم في قلعة عكا. في حين أن بلاد جبيل والبترون كان التزامها يتم عن طريق والي طرابلس حسب منطوق التقسيمات الإدارية العثمانية. أما بعض أجزاء سهل البقاع الأوسط والغربي فكانت توجه إلى الأمير الشهابي الحاكم عن طريق والي دمشق. وقد أدى التنافس على الحكم بين الأمراء الشهابيين، إلى إنفراد بعضهم في حكم بلاد الشوف، في حين انفرد آخرون في حكم بلاد جبيل، واستمر الأمر على هذا الشكل إلى أن استطاع الأمير بشير الثاني توحيد شطري الإمارة تحت سلطته بعد تمكنه من القضاء على منافسيه من أولاد الأمير يوسف سنة ١٨٠٩.

اتخذ منظرو الكيانية اللبنانية لاحقاً، من المناطق التي وصل إليها الأمير فخر الدين أثناء توسعه نحو صفد ودمشق وحلب قاعدة لرسم صورة أولية للكيان اللبناني، في حدود موسعة تقوم عليها دولة عصرية، تجاور ممالك في الشرق، وتمتد نحو شواطىء البحر، وترتبط بعلاقات ودية وتجارية مع الغرب الأوروبي. وإلى تلك الفترة يعيدون تكوّن الأمارة ـ الدولة ـ إذ إلى تلك الحقبة يبرزون اسم لبنان الكيان، كوحدة سياسية تستمد عناصرها من شعب فرض نفسه على أقوى أمبراطوريات العالم آنذاك ـ السلطنة العثمانية ـ وتمكن من إنشاء دولة عصرية تحاكي ممالك الغرب الإيطالية وترتبط معها بمعاهدات تجارية وسياسية وعسكرية، فإلى تلك الفترة ظهر اسم لبنان في تاريخ الشرق الأوسط، واتخذت الحياة فيه مجرى يختلف عن مجاري الحياة في سورية والمشرق العربي، وما العهود التي عرفها لاحقاً من شهابية وقائمقاميتين ومتصرفية إلا أدواراً تطورت فيها الذاتية اللبنانية لتنبثق في نهاية مطافها سنة ١٩٢٠ الدولة اللبنانية، الأمر الذي لم يكن في مخططات فخر الدين ابن معن الذي جل ما كان يطمح إليه هو قيام سلطة متنامية ونفوذ واسع على أصحاب الإقطاعات والأسر المقاطعجية الحاكمة، تمكنه من الحصول على مزيد من الريع العقاري يسترضي به السلطان العثماني عبر الولاة الباشاوات، وهذا ما يجعله مطمئناً في توثيق علاقته التجارية مع الغرب، والحصول على مزيد من عائدات التجارة من خلال الموانىء البحرية وخصوصاً مرفأ صيدا.

استمرت الدولة العثمانية عبر ولاتها في فرض سيطرتها المطلقة على المقاطعات اللبنانية، سواء في فترة الإمارتين المعنية والشهابية، أم في فترة حكم القائمقاميتين. وفي زمن المتصرفية، رغم الملامح البارزة للحكم الذاتي، فإنها استمرت في تأكيد السيادة العثمانية على الجبل إن لجهة تعيينها المتصرف وإقامة فرقة الدراكون العسكرية في بعض الأماكن الجبلية، وتدخلها العسكري في قمع عمليات العصيان وخصوصاً حروب يوسف بك كرم ضد

المتصرف، أم لجهة القوانين العثمانية المطبقة على الجبل كما هي مطبقة في سائر الولايات، وأبرزها مجلة الأحكام العدلية وهي القانون المدني، وقانون الجزاء، وقانون أصول المحاكمات الجزائية وغيرها.

وبعيد نشوب الحرب العالمية الأولى، أصدر جمال باشا قائد الفيلق الرابع في دمشق والذي يتمتع بصلاحيات مطلقة في حكم سوريا وولاياتها الثلاث حلب والشام وبيروت قراراً بحل مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، وعين مجلس إدارة جديد مراعياً في تعيينه، عدده وتنوعه الطائفي والمذهبي. ومع اشتداد الحكم التركي وقسوته إستقال آخر حكام جبل لبنان المتصرف أوهانس باشا، فأدى ذلك إلى عودة الحكم العثماني المباشر من خلال تعيين متصرفين مختلفين من الأتراك، يخضعون مباشرة إلى سلطة جمال باشا وحكومته المركزية أسوة بسائر حكام الولايات العثمانية.

البلاد العربية فريسة الإحتلال الإستعماري

شكلت غالبية البلدان العربية الممتدة من الخليج العربي في الشرق حتى المحيط الأطلسي في الغرب جزءاً أساسياً من السلطنة العثمانية، إبتداءً من سنة ١٥١٦ تاريخ بدء الفتح العثماني لهذه البلدان. وقد تشابهت فيها مختلف المؤسسات السياسية والأنظمة الإجتماعية والإتجاهات العسكرية والبنى الإقتصادية. ونظراً لغناها المادي والبشري، شكلت هدفاً استعمارياً للدول الغربية وخصوصاً فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، فاحتلت الأولى الجزائر سنة ١٨٣٠، فكانت البلاد العربية الأولى التي تقع في براثن الاستعمار الغربي، ثم تبعتها تونس سنة ١٨٨١، ثم بلاد المغرب سنة ١٩١٢، أما بلاد الشام وقد كان لفرنسا مطامع تاريخية فيها، فلم تجرؤ على احتلالها كما حصل لشمال أفريقيا، نظراً لقربها من السلطة المركزية العثمانية، ومعارضة بريطانيا لأي توسع استعماري فرنسي لا يراعي مصالح بريطانيا في المناطق المجاورة لقناة السويس.

التوسع الإستعماري الفرنسي في الشمال الأفريقي، قابله توسع في النفوذ الاستعماري البريطاني، فاحتلت انكلترا عدن سنة ١٨٣١، وبهدف السيطرة على قناة السويس اجتاحت مصر سنة ١٨٨٢، ورغم إعلانها أن الإحتلال سيكون مؤقتاً إلا أنها تمددت نحو السودان لتبلغ منابع نهر النيل، وتتصل بمستعمراتها في قلب أفريقيا. ورافق ذلك عقد اتفاقات مع الإمارات والمشيخات الواقعة على الخليج العربي تحت عنوان «صداقة وتحالف». وهذا ما مكّن بريطانيا من السيطرة على هذه المنطقة وإخضاعها لنفوذها والتحكم بمصالحها الإقتصادية.

أما إيطاليا فقد قامت سنة ١٩١١ بغزو طرابلس الغرب واحتلال القسم الأكبر من الأراضي الليبية. وقد اضطرت الدولة العثمانية للتخلي عن هذه البلاد العربية بضغط من الدول الإستعمارية الأوروبية، خصوصاً بعد تصاعد حدة التوتر الدولي عشية الحرب العالمية الأولى، ومحاولة تركيا حماية الولايات العربية الآسيوية في سوريا والعراق والجزيرة العربية.

المؤتمرات الغربية ومشاريع تقاسم بلاد الشام

في أواخر القرن التاسع عشر، بلغ الصراع الإستعماري بين الدول الأوروبية ذروته، خصوصاً بعد دخول كل من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا حلبة الصراع، وقد جاء مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ برئاسة المستشار الألماني بسمارك وحضور أغلب الدول الأوروبية وخصوصاً الكبرى منها، في إطار تهدئة هذا الصراع، والحؤول دون انفجاره من خلال التأكيد على

الستاتيكو القائم منعاً لوقوع حروب أوروبية، وهذا ما أطال عمر السلطنة العثمانية حتى عام ١٩١٨.

في هذا المؤتمر اعترفت فرنسا بحق إنكلترا في الحصول على جزيرة قبرص التي تنازل عنها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، بعد موقفها الداعم للسلطنة بوجه الأطماع الروسية في الأراضي العثمانية. وقد قابلت بريطانيا ذلك باعترافها بحق فرنسا في احتلال تونس، كذلك اعترف بسمارك هادفاً بهذا الإعتراف تعويض فرنسا عن هزيمتها أمامه سنة ١٨٧٠ وضمه مقاطعتي الإلزاس واللورين الفرنسيتين إلى الدولة الإلمانية الناشئة، فضلاً عن زجها في صراع مع إيطاليا التي كانت تتطلع أيضاً لاستعمار الأراضي التونسية. أما إيطاليا فقد قامت وبتشجيع من إنكلترا وألمانيا باتخاذ العديد من الخطوات التمهيدية ذات الطابع الإنساني كإنشائها المدارس والمستشفيات وشركات التوظيف والإستثمار مقدمة لاحتلال ليبيا عسكرياً، وقد تسنى لها ذلك عقب سيطرة حزب الاتحاد والترقي على شؤون الدولة العثمانية، وإقصائه سنة ١٩٠٩ السلطان عبد الحميد عن الحكم، ومباشرة الإتحاديين تطبيق سياسة التتريك العنصرية على الشعوب الخاضعة لسلطتهم. وقد جاء التشجيع البريطاني للمشاريع الإستعمارية لكل من فرنسا وإيطاليا مقدمة لاعتراف هاتين الدولتين بحق إنكلترا في احتلال مصر إثر ثورة عرابي باشا سنة ١٨٨٢.

وعلى خط مواز لمشاريع تجزئة البلاد العربية وتقاسمها، كان منظرو الاستعمار وأساطين فكره، يدرسون كيفية استمراره وتدعيم وجوده وتأييده، في عصر بلغت الحركة القومية ذروتها، مع ما يستتبع ذلك من ثورات وحركات عصيان بدأت تباشيرها لدى العديد من الشعوب المستعمرة، وهي حركات من شأنها أن تؤدي إلى تقويض النظرية الاستعمارية لتنتهي بتحرر هذه الشعوب وتخلصها من مستعمريها، لذلك تمت الدعوة لعقد مؤتمر تبحث فيه أهم القضايا التي من شأنها المحافظة على ديمومة الاستعمار وتمكينه من استمرار سيطرته على الشعوب التي يفرض سلطانه عليها.

مؤتمر كامبل بنرمان يؤسس لتقسيم الوطن العربي

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت السلطنة العثمانية قد بلغت ذروة ضعفها وتفسخها، في حين كان الاستعمار الغربي قد بلغ أوج قوته وتوسعه. وقد قابل هذه الوضعية توسع في مسار النهضة العربية وانتشار فكرة القومية العربية حيث نشط المفكرون العرب للعمل على التخلص من الحكم العثماني، والدعوة لقيام دولة عربية مستقلة تضم جناحي الوطن العربي مشرقاً ومغرباً، وهذا ما أثار حفيظة الغرب الإستعماري ودفع مفكريه للبحث عن السبل الكفيلة بالمحافظة على ديمومة الاستعمار وترسيخ وجوده في البلاد التي يستعمرها.

يعتبر السير هنري كامبل بنرمان رئيس وزراء بريطانيا في طليعة المفكرين الاستعماريين. فقد رأى بثاقب بصيرته أن عصر الاستعمار لا بد إلى زوال، وأن حكم العثمانيين لن يدوم طويلاً، وأن البلاد العربية الممتدة من ساحل المحيط الأطلسي غرباً حتى ساحل البحر المتوسط وجبال طوروس شمالاً، وجبال زاغروس والخليج العربي شرقاً، وبحر العرب في المحيط الهندي وإفريقيا الاستوائية والصحراء الكبرى جنوباً، والتي تبلغ مساحتها نحو ١٤ مليون كلم مربع وتزخر بالثروات الطبيعية والبشرية، وتتحكم بمفاصل القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وبمنافذ جبل طارق وقناة السويس وهرمز وباب المندب لا بد أن تتحرر من الحكم العثماني، ومن نير الدول الإستعمارية. وبدافع خوفه على الاستعمار، دعا كامبل بنرمان إلى مؤتمر دولي حضرته بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال، وضم مفكرين

وسياسيين ومؤرخين وباحثين وعلماء اقتصاد واجتماع وخبراء في الزراعة والنفط والصناعة وسائر علوم العصر آنذاك.

ترأس بنرمان المؤتمر الذي عقد في لندن سنة ١٩٠٥، وكانت أبرز عناوينه تحديد الوسائل التي تمنع انهيار الاستعمار الأوروبي في البلدان التي يسيطر عليها، وكيفية إيجاد السبل التي تكفل إعاقة تطور البلدان المستعمرة والحؤول دون تقدمها بهدف إبقائها تحت النير الإستعماري لمدة طويلة.

استمرت أعمال المؤتمر سنتين كاملتين انتهت سنة ١٩٠٧، وضعت في نهايتها تقريراً مفصلاً رُفع إلى وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة المستعمرات، لكن التقرير أخفي في المحفوظات وظل سرياً إلى أن أعلن عنه سنة ١٩١٤.

اشتمل التقرير على مقدمة وبعض البنود، فأبرزت المقدمة مصالح الدول الاستعمارية، بريطانيا في إفريقيا والهند والشرق الأقصى، وفرنسا في أفريقيا والهند الصينية، وإيطاليا في تونس وليبيا، وأسبانيا في المغرب والجزائر، وركز التقرير على البحر المتوسط فاعتبر تاريخه مرتبطاً بتاريخ المصالح الاستعمارية، وان من يتحكم به يستطيع التحكم بمصير العالم بأسره. وبعد أن استعرض أسباب زوال الأمبراطوريات الإستعمارية الكبرى، خلص إلى اعتبار أن الخطر ضد الاستعمار يكمن في البحر المتوسط الذي هو همزة الوصل بين الشرق والغرب، وعلى حوضه نشأت الأديان والحضارات، وعلى ضفتيه الشرقية والجنوبية يعيش شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللسان، وأن كل مقومات التجمع والترابط متوافرة لديه. وبعد أن قدّر التقرير سكان الوطن العربي في ذلك الحين بـ٣٥ مليون نسمة يتوزعون على مساحة قدرها ١٤ مليون كلم مربع، وقد يصل عدد السكان إلى أكثر من مئة مليون نسمة بادر إلى طرح الأسئلة التالية:

١ ـ كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت أماني الشعب، واتجهت في إتجاه واحد؟

٢ ـ ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة؟

٣ ـ ماذا لو انتشر التعليم، وعمت الثقافة في أوساط هذا الشعب؟

٤ ـ ماذا سيكون إذا تحررت هذه المنطقة، واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها؟

وقبل أن يعرض التقرير لمقرراته النهائية أجاب على هذه التساؤلات بالتأكيد على أن «الضربة القاضية ستحل حتماً بالأمبراطوريات الاستعمارية، وستتلاشى أطماع الإستعمار بالخلود فتتقطع أوصاله، ثم يضمحل وينهار كما انهارت أمبراطوريات الرومان والأغريق».

ولكي تحول الدول الاستعمارية دون الضربة القاضية والتلاشي والاضمحلال اتخذت كتوصيات الإجراءات الآتية:

أولاً: على الدول الاستعمارية ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وإبقاء شعبها، أي الشعب العربي على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل.

ثانياً: ضرورة العمل على فصل البلدان العربية الأفريقية عن البلدان العربية الواقعة في الجزء الآسيوي.

ثالثاً: إقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم (فلسطين)، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة.

ويبدو أن ترابطاً وثيقاً ربط مقررات مؤتمر كامبل بنرمان مع ما تقرر في مؤتمر بال الذي سبق وعقدته الحركة الصهيونية في سويسرا

سنة ١٨٩٧ برئاسة زعيم الحركة ثيودور هرتزل، ودام ثلاثة أيام وشهده أكثر من مئتي مندوب يمثلون مختلف الهيئات اليهودية العالمية، وكانت أبرز توصياته:

١ ـ تشجيع الإستعمار اليهودي لفلسطين بطريقة منظمة.

٢ ـ تنظيم الحركة اليهودية، واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى أنحاء العالم.

٣ ـ إيقاظ الوعي اليهودي.

٤ ـ القيام بمساعي لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية.

لقد جاء مؤتمر كامبل بنرمان ليضع الأساس العملي لتحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين من خلال الارتباط الوثيق بين الصهيونية والاستعمار، ومن خلال تحقيق التوصية بإقامة حاجز بشري قوي وغريب (إسرائيل) في قلب الوطن العربي (فلسطين) وكقوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة، تفصل بين جناحي الوطن العربي المتمثلين بمشرقه ومغربه، وهذا ما تجسَّد لاحقاً بوعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧، القاضي بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، كما أوصى المؤتمر بتجزئة هذه المنطقة وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل، وهو ما سيتمثل لاحقاً بإقامة الكيانات السياسية المستقلة، الأمر الذي سيتمثل أيضاً بالإتفاقيات الدولية المفتتة للوطن العربي وأبرزها اتفاقيات سايكس ـ بيكو، وسان ريمو، ولوزان وغيرها.

إتفاقية سايكس ـ بيكو ـ سازانوف تضع أسس الكيانات العربية

في شهر آب من سنة ١٩١٤، أي بعد أقل من شهر ونصف الشهر على بدء الحرب، بدأت في بطرسبورغ عاصمة روسيا القيصرية مفاوضات سرية بين روسيا وفرنسا وبريطانيا، تتناول مسألة تقاسم أراضي الأمبراطورية العثمانية. وكانت أطماع كل من الدول الثلاث واضحة لجهة ضمان مصالحها الحيوية في المناطق التي ستسيطر عليها. هذه الأطماع واجهتها كل دولة وبكثير من الحذر والتحفظ، خصوصاً الموقف البريطاني الذي رأى أن المفاوضات الجارية تطورت فوق ما ينبغي، فوصول الروس إلى المتوسط باستيلائهم على المضائق العثمانية البوسفور والدردنيل، ومطالبة فرنسا بوضع سوريا الجغرافية بكاملها، بما فيها لبنان وفلسطين وكيليكيا تحت سلطان فرنسا المباشر من شأنه أن يضعف المصالح البريطانية. ولم تكن فرنسا أيضاً واثقة من نوايا بريطانيا تجاه مصالحها في المناطق المذكورة، لدرجة أن اللورد البريطاني كيتشنر صرح بقوله: «إنني متألم جداً من ارتياب فرنسا بحسن نية الحكومة البريطانية تجاه مصالحها في الشرق». الأمر الذي جعل المباحثات بين الدول الحليفة تدور ببطء وفي حلقات مفرغة لمدة طويلة.

في خريف سنة ١٩١٥ عادت فرنسا وبريطانيا للتفاوض وبمعزل عن روسيا، فدخلتا في مفاوضات سرية لتقسيم الأجزاء العربية من الأمبراطورية العثمانية، فانتدبت الحكومة الفرنسية لهذه المهمة فرانسوا جورج بيكو قنصلها العام السابق في بيروت، في حين كلفت بريطانيا السير أرثور نيكلسون وزير الدولة ومارك سايكس الخبير في شؤون الشرق، فكان لهذا الأخير الدور الأول في المباحثات، لذلك عرفت الإتفاقية باسمه واسم بيكو وليس باسم وزير الدولة نيكلسون.

في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات الفرنسية البريطانية، كانت مفاوضات بريطانيا مع الشريف حسين وهي المعروفة باسم مراسلات مكماهون ـ الحسين توشك على

نهايتها، وهي المفاوضات التي انتهت بتعهد بريطانيا للشريف حسين بقيام دولة عربية حليفة في الحجاز والعراق وبلاد الشام من شأنها أن تقيم في الشرق توازناً مع الدولة التركية، الأمر الذي اصطدم مع المطامع الفرنسية في سوريا الطبيعية.

كان مأزق الحكومة البريطانية كبيراً جداً من خلال عملها على خطين متناقضين، فهي تسعى لإرضاء الشريف حسين بالتعهد له بقيام الدولة العربية المستقلة في الحجاز والعراق وسوريا الجغرافية، وفي الوقت عينه لم تكن ترغب بإغضاب حليفتها فرنسا وشريكتها في الحرب ضد دول المحور، خصوصاً وأنها على علم واضح بالمطامع الفرنسية التاريخية في بلاد الشام. وعندما حاول وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية إقناع الفرنسيين بوضع سوريا ولبنان تحت سلطة الشريف حسين وتخويل فرنسا حق المشاركة في إدارتيهما، ومنحها السيادة التامة على الإسكندرون وأضنة وكيليكيا، جوبه برد رئيس الجمهورية الفرنسية ريمون بوانكاريه «إن هذه الأمبراطورية العربية الكبيرة لا توحي إليّ بالإطمئنان، وبي خشية من تأثيرها السيئ في مستعمراتنا الأفريقية. وأود أن لا أراها تخرج إلى حيز الوجود، وقد بيَّنت مخاوفي هذه في مجلس الوزراء».

في أوائل كانون الثاني سنة ١٩١٦ انتهت المفاوضات الفرنسية البريطانية بالتوصل إلى اتفاق يضمن مصالح الدولتين الاستعماريتين وعلى حساب العرب، إذ لم يكن الخلاف بينهما وارداً لأن ذلك ينعكس سلباً على تطور الحرب ضد ألمانيا وتركيا، وهو الاتفاق المعروف تاريخياً باتفاقية سايكس ـ بيكو. أما روسيا فقد غيبت عن هذه الاتفاقية التي جرت تفاصيلها في سرية تامة. وما ان بدأت بعض بنودها بالتسرب، حتى هبت روسيا للمطالبة بمناطق تعتبرها حيوية لأمنها وهي مناطق أرضروم وترابيزوند وكردستان والموصل وغيرها. عندها لم تجد بريطانيا بداً من إدخال بعض التعديلات على الاتفاق الثنائي بينها وبين فرنسا، وتمكن سايكس وبيكو من إقناع حكومة القيصر الروسي بحصر مطالبها في المناطق المتاخمة لحدودها في البلقان وعلى البحر الأسود وبلاد فارس.

تحفظت روسيا في بادىء الأمر على الطرح البريطاني، لكنها ما لبثت أن وافقت بعد أن ضمن الحلفاء المصالح الروسية في مناطق أرضروم وتبليس وكردستان من خلال ضمها إلى الأراضي الروسية.

تبادلت حكومتا باريس ولندن الصيغ النهائية للاتفاق بمذكرات متبادلة بينهما مع الخرائط المرفقة، وتم التوقيع عليها من قبل مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو، وقضى الإتفاق بتقسيم الأجزاء العربية من الأمبراطورية العثمانية إلى مناطق خمس وهي الإتفاقية المعروفة في تاريخ البلدان العربية باتفاقية سايكس ـ بيكو. وهذه المناطق هي:

١ ـ المنطقة الموصوفة بالزرقاء وهي موضوعة تحت حكم فرنسا المباشر ومشتملة على ساحل سوريا وجبل لبنان القديم ابتداء من صور في الجنوب إلى شمالي كيليكيا في جبال طوروس، مع قسم كبير من ولايات الفرات ومنها ديار بكر، وخربوط والموصل حتى سيفاس في الشرق.

٢ ـ منطقة حمراء واقعة تحت الحكم البريطاني المباشر، ومحتوية على العراق، وعلى كامل ولاية البصرة وشط العرب إلى شمال بغداد.

٣ ـ منطقة سمراء تناولت فلسطين بكاملها، على أن تصبح منطقة مدوَّلة، وذلك قبل تاريخ صدور وعد بلفور.

٤ ـ منطقة أشير إليها بحرف «أ» وتضم ولايات دمشق وحلب والموصل وتكون تحت النفوذ الفرنسي.

٥ ـ منطقة أشير إليها بحرف «ب» وتضم ما تبقى من فلسطين حتى العقبة على البحر الأحمر جنوباً، والبادية شرقاً، لكي تقع تحت النفوذ البريطاني، على أن تهيأ هاتان المنطقتان معاً، لإنشاء دولة عربية موحدة أو متحدة.

كما تضمنت الإتفاقية ملاحق متعلقة بالجمارك وتبادل المنافع وضمان المصالح لحساب كل من الدولتين، والإقرار بسيادة إنكلترا على عكا وبحقها بإنشاء خط حديدي بين بغداد وحيفا.

وضعت إتفاقية سايكس ـ بيكو في ذروة احتدام الحرب العالمية، وبدوافع حتمتها ضرورات الحرب، فهي لذلك لم ترض أغلب الأطراف المعنية بها. فالوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين بتحرير العرب وقيام دولة عربية واحدة، لم يبق منها بعد تقاسم الحلفاء البلاد العربية سوى الحجاز فقط. وفرنسا التي كانت تحلم بتحقيق حلمها التاريخي في سوريا الطبيعية، لم تجد ما يحقق كامل حلمها في الإتفاقية خصوصاً بعد تفسير بنودها بشكل غامض. أما بريطانيا وعلى الرغم من دورها الأساسي في الإتفاقية، فإن خلافات واسعة قد نشبت بينها وبين فرنسا حول تنفيذ هذه الاتفاقية بتأثير المطامع الإنكليزية في بترول الموصل، ومخططات المنظمات الصهيونية في فلسطين.

كانت المنظمة الصهيونية العالمية تحلم ليس بفلسطين فقط وإنما بمنطقة تمتد من حدود غزة إلى حدود صيدا بلبنان، طمعاً بأن تكون فلسطين وما يحيط بها من الشمال وطناً قومياً لليهود حسب مندرجات وعد بلفور. وفي المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في بدايات عام ١٩١٩ ضمنتها «الإعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين». كما تضمن ملحق المذكرة ما يختص بتعيين حدود فلسطين أي الوطن القومي اليهودي، حيث ذكر «ان حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المبينة حيث تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن، وتتجه منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من خط سكة حديد الحجاز إلى الغرب منه».

كذلك وسع اليهود حدود فلسطين شرقاً حتى خليج العقبة، وجنوباً كما يجري الإتفاق عليها مع الحكومة المصرية، وغرباً البحر المتوسط. وهكذا تكون حدود فلسطين بالإضافة إلى فلسطين كلها تضم أيضاً جنوب لبنان وقسماً من سهل البقاع وكل الجولان والضفتين الغربية والشرقية من نهر الأردن.

مارست المنظمات اليهودية ضغوطاً كبيرة على فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان، وحركت الرأي العام اليهودي كي يجبرها على تعديل الحدود الفلسطينية مع لبنان. لكن كليمنصو أصر على إبقاء حدود لبنان كما جرى ترسيمها بين سوريا ولبنان وفلسطين رغم التعديلات التي جرت على إتفاقية سايكس ـ بيكو لجهة سلخ الجليل الأعلى بكامله وهو ضمن منطقة النفوذ الفرنسي وإلحاقه بفلسطين ليحقق ذلك جزءاً من الأطماع الصهيونية.

إتفاقية سان ريمو تُظهِّر إتفاقية سايكس ـ بيكو

شكلت إتفاقية سايكس ـ بيكو تقاسماً لأراضي البلاد العربية وليس تقاسماً للدول

العربية. إذ ان هوية هذه الدول كشخصيات معنوية لم تكن قد وجدت بعد، وهي في أساسها لم تكن موجودة ولم تكن منشأة لكي يصار الإعلان عنها، وهذا الأمر أدى إلى مشاكل وخلافات واسعة سواء أكانت بين الدول الاستعمارية التي فرضت نفسها كأمر واقع بالاستناد إلى القوة المسلحة، أم بين سكان الوطن الواحد الرافضين لسياسة التفتيت والتجزئة، الأمر الذي دفع بفرنسا وبريطانيا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها الإنخراط في محادثات سرية، ظلت تتعثر بفعل وعي الدول الغربية لمصالحها الإستعمارية، ومطامعها غير المحدودة في الإستيلاء على إرث دول المحور المنهزمة في الحرب وخصوصاً أراضي ومناطق السلطنة العثمانية.

كرس اجتماع مجلس الحلفاء الأعلى الذي عقد في سان ريمو في إيطاليا في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠ تظهيراً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، إذ تم الإتفاق فيما بين دول الحلفاء على العديد من المسائل الخلافية ولا سيما تلك المتعلقة بالمطامع الإنكليزية في بترول الموصل، وتمسك فرنسا بالحدود الدولية مع فلسطين حائلة دون تنفيذ المخططات الصهيونية في توسيع حدود فلسطين نحو الشمال مقدمة للاستيلاء عليها. وكان أبرز ما اشتملت عليه هذه الإتفاقية:

أولاً: إبقاء السلطان التركي في اسطنبول إرضاء للمسلمين في العالم، وخصوصاً مسلمي الهند الذين احتجوا على محاولة إزاحة السلطنة عن عاصمتها التاريخية.

ثانيا: إحتلال الحلفاء لمضايق الدردنيل والبوسفور، وللولايات التركية الواقعة في أوروبا البلقانية.

ثالثاً: إنشاء دولة أرمينيا في شرقي الأناضول.

رابعاً: الطلب إلى الولايات المتحدة الأميركية بتولي الإنتداب على الدولة الأرمينية، وتقديم المساعدات العسكرية والإقتصادية لها.

خامساً: تنازل تركيا عن سيادتها على سوريا وفلسطين والعراق والجزيرة العربية. وهي الأسس التي ستعتمدها معاهدة سيفر مع تركيا، كما هي في أساس ما ورد في معاهدة سايكس ـ بيكو.

ما إن نشرت مقررات سان ريمو في أوائل أيار، ووصلت تفاصيلها إلى الوحدويين السوريين حتى عمت المظاهرات الشعبية مختلف المناطق وخصوصاً المدن الكبرى، دمشق وحلب وحمص وطرابلس وبيروت وصيدا وصور، وصعّد الثوار الوطنيون عملياتهم القتالية ضد الجيش الفرنسي. في حين قابل الجنرال غورو الوضع الميداني باستعدادات عسكرية كبيرة تمهيداً لعملية عسكرية تسقط الحكم الاستقلالي في سوريا، وتقضي على المملكة العربية الدستورية بزعامة الأمير فيصل بن الحسين.

ووافق اعلان مقررات سان ريمو وجود الوفد اللبناني الثالث الذي ترأسه النائب البطريركي المطران عبدالله الخوري في باريس، فساءه تجاهل المقررات لاسم لبنان حيث لم يرد فيها أية إشارة إلى لبنان أو ذكر لاستقلاله، ودفعه القلق على المصير إلى توجيه رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية ميللران يعرب له فيها عن شكوكه وهواجسه وخشيته على الوطن. وقد رد رئيس الحكومة على رسالة الوفد اللبناني في ١٩ أيار مطمئناً ومؤكداً ان المؤتمر لم يدخل في التفاصيل، وأن فرنسا التي فازت بالانتداب على سوريا ستفي بوعدها وتحقق أماني الشعب اللبناني بالاستقلال.

الظروف الدولية والإقليمية تمهد لقيام دولة لبنان الكبير:

نمت فكرة إنشاء كيان لبناني في الفترة التي تعود إلى عهد الامارة. وكانت أبرز

محطاتها عهدي الأمير فخر الدين المعني الثاني ١٥٩٠ ـ ١٦٣٣، والأمير بشير الشهابي الثاني ١٧٨٨ ـ ١٨٤٠. في مرحلة نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية تشكلت النواة الأولى لسلطة ذاتية إلا أنها ظلت في إطار السيادة العثمانية وإن كانت تحظى بالحماية الدولية.

وفي بدايات القرن العشرين، تأسست في الخارج بعض الجمعيات على أيدي بعض أبناء الجبل، كـ «الاتحاد اللبناني» في القاهرة و«عصبة تحرير لبنان وسوريا» في نيويورك و«اللجنة اللبنانية للاستقلال الناجز» في باريس، وكانت تعمل لتحقيق استقلال لبنان ليس فقط بحدود جبل لبنان القديم أي حدود المتصرفية، وإنما في «حدوده التاريخية» بعد ضم المدن الساحلية إليه والبقاع وبلادي عكار وجبل عامل.

بعد انتهاء الحرب الأولى في خريف سنة ١٩١٨ وتراجع القوات العثمانية نحو الشمال، دخل الساحل الشامي ضمن الاحتلال الفرنسي ـ البريطاني، في حين قامت في داخلية سوريا المملكة العربية الدستورية بزعامة الأمير فيصل ابن الشريف حسين، وبعد صراع استمر أكثر من سنة ونصف، تمكنت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو من هزيمة الجيش العربي في تموز سنة١٩٢٠ واحتلال مدينة دمشق، وبذلك تم القضاء على الدولة العربية، وخنقت محاولة إقامة دولة عربية مستقلة تلبي طموحات العرب الأحرار.

مع التحضير لمؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، كانت فكرة الكيانية اللبنانية قد اختمرت لدى منظري إقامة الكيان اللبناني، فبدأت الوفود اللبنانية المطالبة بتوسيع حدود لبنان واستقلاله تترى إلى مؤتمر الصلح، فتشكل الوفد اللبناني الأول في شباط سنة ١٩١٩ برئاسة داود عمون، وكان أبرز ما طالب به: أولاً استقلال لبنان، وثانياً استعادة حدوده الطبيعية والتاريخية، وثالثاً التعاون مع فرنسا.

وبسبب فشل الوفد في عرض القضية اللبنانية والتناقضات التي وقع بها، تألف في حزيران من العام نفسه وفد ثان ترأسه البطريرك الماروني الياس بطرس الحويك الذي لاقى ترحيباً كبيراً لدى المسؤولين الفرنسيين، وبعد جهد تمكن من الحصول من رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو على رسالة اعتبرت أول وثيقة رسمية فرنسية عالية المستوى تتعاطف مع أماني اللبنانيين الكيانيين، وتعدهم بالسعي لتوسيع رقعة الدولة اللبنانية المنوي انشاؤها.

على الرغم من الوعود الصريحة للمسؤولين الفرنسيين، إلا أن الاعتبارات السياسية القائمة، والمحادثات الجارية مع الأمير فيصل بشأن الدولة السورية، كانت تدفع بالفرنسيين لتأخير أي إجراء يصب في مصلحة الإستقلاليين اللبنانيين، وحتى تلك الفترة لم يكن مؤتمر الصلح قد اتخذ أي قرار حاسم في المطالب اللبنانية السورية، المتقاطعة مع خلاف الدولتين المتنافستين بريطانيا وفرنسا، وأطماعهما في البلاد المنسلخة عن السلطنة العثمانية، الأمر الذي أوجب تشكيل وفد لبناني ثالث لمتابعة المسألة اللبنانية، فتألف من النائب البطريركي المطران عبدالله الخوري، وعضوية الفرد سرسق وأحمد الأسعد وتوفيق أرسلان ويوسف الجميل وأميل اده ومطران زحلة للروم الكاثوليك كيروللس مغبغب، وكانت أبرز مطالب هذا الوفد تنحصر في مسألتين: الأولى الحؤول دون تمكن دمشق من ضم «لبنان» إلى سوريا، والثانية توسيع الحدود اللبنانية لتضم أجزاء اعتبرت مسلوخة عنه، ومنحه الإستقلال الإداري والسياسي التام، والمطالبة بالانتداب الفرنسي عليه.

كانت السياسة الفرنسية منذ مطالع سنة ١٩٢٠ تعمل على عدة خطوط متوازية، ففي الوقت الذي كانت تعزز فيه قواتها العسكرية في المناطق المحتلة، وخصوصاً على الساحل اللبناني

ومناطق الجبل بدءاً بتعيين الجنرال غورو خلفاً للمفوض السامي المدني فرانسوا بيكو، وإنتهاء بإرسال عشرات الآلاف من الجند المعززين بالدبابات والطائرات الحربية والذخائر والعتاد، كانت تواصل محادثاتها مع الأمير فيصل بهدف إيجاد حل للمسألة السورية تمكنها من السيطرة بطريقة سلمية وودية على كامل سوريا الطبيعية. وعلى الرغم من تضارب المطالب الكيانية اللبنانية مع التوجهات الوطنية السورية، واستحالة التوفيق بينهما، فإن الحكومة الفرنسية لم تشأ أن تحسم الموضوع اللبناني رغبة منها في الحصول على انتداب يمكنها من فرض سلطتها ونفوذها على سوريا، وهذا ما يحقق حلمها التاريخي منذ حملة نابوليون بونابرت على مصر وبلاد الشام في أواخر القرن الثامن عشر. وأدنى ما كانت تتوقعه في حال إخفاق المفاوضات مع فيصل أن تحقق مطالب الوفود اللبنانية في إنشاء الكيان اللبناني الموسع، وان تسقط عسكرياً المملكة العربية الدستورية في دمشق والنظام الوطني القائم فيها.

أدت سيطرة المتشددين الوطنيين على مفاصل الحكم في سوريا منذ مطالع سنة ١٩٢٠ إلى تراجع الأمل في تحقيق تفاهم ودي مع القادة الفرنسيين المتشددين العاملين لفرض الانتداب بأي وسيلة كانت. وفي المقابل واجهت القوى الوطنية في سوريا التشدد الفرنسي بموقف لا يقل تشدداً، فاعلنت في السادس من آذار استقلال سوريا استقلالاً كاملاً، بحدودها الطبيعية بما فيها لبنان وفلسطين، ومبايعة الأمير فيصل ملكاً دستورياً عليها، الأمر الذي فتح الأبواب أمام الجنرال غورو على الاحتمال الذي أعد نفسه له والذي كان يمني الفرنسيين به، ألا وهو الدخول إلى دمشق دخول الفاتحين الظافرين، خصوصاً وأن القادة العسكريين كانوا لا يزالون يعيشون أجواء انتصاراتهم الحربية التي حققوها أثناء معاركهم في الحرب العالمية الأولى.

قيام دولة لبنان الكبير

حسمت معركة ميسلون التي جرت في ٢٤ حزيران سنة ١٩٢٠ بين الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غورو، والجيش العربي بقيادة يوسف العظمة الوضعين العسكري والسياسي في سوريا عامة، وتمكنت القوات الفرنسية دخول العاصمة السورية دمشق الأمر، الذي أطلق يد الفرنسيين في تحقيق حلمهم التاريخي في حكم سوريا بعد قضائهم على التجربة الأولى بإقامة دولة سورية مستقلة، فضلاً عن التمهيد لقيام دولة يهودية في فلسطين برعاية بريطانية، تنفيذاً لوعد بلفور، وإنشاء دولة لبنانية في جبل لبنان بعد توسيع حدوده استجابة لمطالب الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح في باريس بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠.

لم ينتظر غورو صدور صك الانتداب على سوريا ولبنان، بل شرع إثر احتلال دمشق إلى إنشاء الدول في سوريا، فأنشأ فيها دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين، ودولة جبل الدروز، ولواء اسكندرون وأنطاكية، وذلك بموجب قرارات مختلفة. وفي الثالث من شهر آب سنة ١٩٢٠ أصدر غورو القرار رقم ٢٩٩ الذي قضى بفصل الأقضية الأربعة وهي حاصبيا وراشيا والمعلقة وبعلبك عن ولاية دمشق لضمها إلى أراضي متصرفية جبل لبنان. وفي ٣١ آب من العام نفسه أصدر غورو قراراً ثانياً تحت رقم ٣١٨ كوّن بموجبه أراضي الدولة اللبنانية بتسميتها الرسمية «دولة لبنان الكبير» المؤلفة من المقاطعات الآتية حسبما نصت عليه المادة الأولى من هذا القرار:

أولاً: منطقة لبنان (أي جبل لبنان) التي كانت قائمة وقتئذ، وهي أراضي المتصرفية.

ثانياً: أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا تنفيذاً للقرار الصادر في ٣ آب سنة ١٩٢٠.

ثالثاً: وما تبقى من ولاية بيروت السابقة، أي سنجق (أو لواء) بيروت، وسنجق صيدا

وسنجق طرابلس بعد فصل ما كان ملحقاً بها من الأراضي في الجنوب (عكا) لضمه إلى فلسطين، وفي الشمال اللاذقية، لضمه إلى دولة العلويين المستحدثة بجانب سائر دول سوريا.

يقول الدكتور أدمون رباط، «وعلى أساس ذلك، أعلن الجنرال غورو في اليوم التالي، أي في أول أيلول سنة ١٩٢٠ على مدخل مقر المفوض السامي في حرج الصنوبر، في حفلة رسمية تناثرت فيها الذكريات حول الفينيقيين والأغريق والرومان ـ بدون أي إلماح إلى العرب الذين تبعوهم ـ «استقلال لبنان الكبير» بحدوده الطبيعية، التي خطها التاريخ تحت وصاية فرنسا المنتدبة، وذلك بانتظار اليوم، وهو غير بعيد، الذي سيصبح فيه لبنان سيداً مستقلاً، وهو اليوم الذي بقي ذكره عيداً وطنياً للبنان، إلى أن حل محله العيد الأكبر، في ٢٢ تشرين الثاني، إحياء لذكرى الإفراج عن الدستور ورئيس الجمهورية، والوزارة، في سنة ١٩٤٣».

صك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان

أعلنت المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الأمم مبدأ الانتداب على دولتي سوريا ولبنان. ولكي يصبح هذا الانتداب قابلاً للتطبيق كان يقتضي من جهة أن تنبثق قواعده من صك يصدر عن جمعية الأمم، يحتوي على أحكام تفصيلية تحدد موجبات وصلاحيات الدولة المنتدبة تجاه الشعب موضوع الانتداب، ومن جهة ثانية علاقتها بجمعية الأمم المشرفة على أعمالها والتي منها تستمد الصلاحيات والموجبات.

صدق مجلس جمعية الأمم على صك الانتداب الذي يتناول سوريا ولبنان في جلسته المنعقدة في لندن في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، بناء على اقتراح تقدمت به فرنسا وبريطانيا، وقد تألف من مقدمة وعشرين مادة تضمنت الشروط الأساسية التي تعهدت فرنسا بأن تتقيد بها في ممارسة مهمتها الانتدابية. كذلك صدقت الجمعية على الصك المماثل بما يتعلق بانتداب بريطانيا على فلسطين.

في صك الإنتداب برز قسمان: الأول يتعلق بالتنظيم الداخلي لكل من سوريا ولبنان، والثاني تضمن أحكاماً ذات طابع دولي اختصت بمصالح فرنسا وسائر الدول الأعضاء في جمعية الأمم في هذين البلدين، وبرقابة جمعية الأمم على إدارة السلطة المنتدبة فيهما.

شكلت المادة الأولى من صك الانتداب الموجب الأساسي الذي فرض على فرنسا أهم مهمة تقوم بها إذ نصت: «سيضع الانتداب خلال ثلاث سنوات من تاريخ ابتداء الانتداب، قانونا أساسياً لسوريا ولبنان، على أن تشترك باعداده السلطات المحلية، وأن يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار حقوق ومصالح وأماني جميع الأهلين القاطنين في هذه الأقاليم، وسيضمن هذا القانون الطرق الكفيلة لتسهيل تقدم سوريا ولبنان تدريجياً لكي يصبحا دولتين مستقلتين، وبانتظار وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ، فإن إدارة سوريا ولبنان ستسير وفاقاً لروح الانتداب الحاضر. وسيسعى المنتدب إلى تحقيق الاستقلالات المحلية على قدر ما ستساعد عليه الظروف».

معاهدة لوزان

لمعاهدة لوزان أهمية تتخطى الوضع الاقليمي المحلي لتمثل نقطة تحول في تاريخ المسألة الشرقية بأبعادها الأوروبية، والعثمانية والعربية. فمن الوجهة القانونية شكلت معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ بداية نهضة الأمة التركية بعد تخليها عن العثمانية ودولة سلاطينها، كما تضمنت إقراراً من الحكومة التركية بزعامة كمال أتاتورك بالتنازل عن سيادتها القديمة على البلدان العربية التي كانت تشكل جزءاً مهماً من أراضيها الأمبراطورية. لقد ظلت سوريا بولاياتها الثلاث، بيروت ودمشق وحلب، وكذلك متصرفية جبل

لبنان تخضع من الوجهة القانونية للسيادة العثمانية حتى التوقيع على معاهدة لوزان على الرغم من الاحتلال الفرنسي، «إذ لم يكن من أثره حسب مبادىء القانون الدولي، أن ينزع عنهما سيادة الدولة المنهزمة، إلا بنتيجة الصلح معها». فكان من أثر هذه المعاهدة إقرار تركيا بانفصال الولايات العربية إنفصالاً تاماً عنها لتنشأ حسب الأصول الدولية دولة سوريا ودولة لبنان كدولتين منفصلتين، تتمتع كل منهما بالكيان الدولي الكامل، والإعتراف بهما من لدن مجلس جمعية الأمم المتحدة.

الخاتمة

شكل جبل لبنان هدفاً لقيام سلطة سياسية منذ بدايات الإمارة المعنية، وخصوصاً أثناء فترة حكم الأمير فخر الدين بن معن، وكذلك أثناء الإمارة الشهابية خلال حكم الأمير بشير الثاني الشهابي، وقد ساعد في بلورة قيام هذه السلطة عدة عوامل مرت بها منطقة الشرق الأوسط، وكان الجبل أهم ميادينها، أبرزها مشاريع الدول الأوروبية في تغريب هذه البقعة من البلاد العربية وتعميم نظام الإمتيازات الأجنبية، ودعم سياسة الإرساليات التعليمية، وتفكيك نظام الملل العثماني، كل ذلك أدى إلى تراخي القبضة العثمانية عن جبل لبنان مما أفسح في المجال للتدخل الغربي في شؤونه الداخلية عبر سياسة القناصل التي بلغت ذروتها في فترتي نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية.

في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بلور بعض المفكرين «اللبنانيين» مشاريع سياسية تراوحت بين قيام دولة لبنانية على مساحة المتصرفية فقط، في حين دعا البعض الآخر إلى توسيع حدود المتصرفية لتشمل مناطق من ولايتي بيروت ودمشق، فضلاً عن المدن الساحلية طرابلس وبيروت وصيدا وصور. وكانت فرنسا عرابة هذا المشروع لأكثر من نصف قرن منذ حملتها سنة ١٨٦٠ على جبل لبنان، ووضعها خريطة للمناطق التي ستضم إلى جبل لبنان. وفي مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس سنة ١٩١٩، كانت تتحفظ في إعلان نيتها الصريحة على هذا المشروع ريثما يتحدد موقف الأمير فيصل تجاه السياسة الفرنسية العامة في تعميم الانتداب الفرنسي على كامل سوريا. وإزاء سيطرة المتشددين على الحكومة السورية، حسم الفرنسيون الصراع مع فيصل بالقضاء على دولته في معركة ميسلون ممهدين لإنشاء دولة لبنان الكبير، وسائر الدول التي أقاموها على أرض سوريا الطبيعية.

ويعد مؤتمر كامبل بنرمان الذي عقد في لندن سنة ١٩٠٥ حجر الزاوية لكل المؤتمرات الدولية التي عقدت لاحقاً، ومنه تمخضت اتفاقيات سايكس ـ بيكو وسان ريمو ولوزان. وعن كل هذه المؤتمرات والإتفاقيات الدولية تكرست الكيانات الاقليمية ومنها الكيان اللبناني الذي مضى على إقامته نحو تسعين سنة، وهو وإن واجه في البداية اعتراضات حادة من قبل سكان الأطراف والمدن التي ضمت إليه، إلا أن هؤلاء ما لبثوا أن انخرطوا في صلب الكيانية اللبنانية أن لجهة تفتيش المنطقة وتجزئتها إلى كيانات طائفية وعرفية متصارعة، أم لجهة المطامع الاسرائيلية في الجنوب وفي مياهه، ومحاولة تدمير صيغة التنوع والوحدة التي هي نقيض للكيان الصهيوني، وأما المؤتمرات التي عقدت، والتفاقيات التي وقعت في لوزان وجنيف والطائف وسان كلو والدوحة، وطاولات الحوار، إلا التعبير الصارخ على ان أزمة وجودية لا تزال تعصف ببنية الكيان اللبناني الأمر الذي أعاده إلى دائرة الخطر والتهديد، في حين أن اللبنانيين وفي مقدمتهم السياسيون لا يزالون غارقين في بحر خلافاتهم الذاتية، يفتشون عن الحل في غير المكان الذي يضمن استمرار الصيغة والكيان ووحدة المؤسسات.

مكتبة البحث

- إسماعيل، عادل: **السياسة الدولية في المشرق العربي ١٧٨٩ ـ ١٩٥٨**، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٦٤، الجزءان الرابع والخامس فقط.
- برو توفيق: **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، الجامعة العربية ١٩٥٠.
- بني المرجة، موفق: **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، الناشر أحمد عبدالله الفليج، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت ١٩٨٤.
- تقي الدين منير: **لبنان! ماذا دهاك؟**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٩.
- جحا، شفيق: **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٨ ـ ١٩٤٦**، بيروت لا دار، ١٩٩٥، (جزءان).
- حبوش إميل: **أساليب السياسة الفرنسية**، طبع في دار الأحد البحيري، بيروت.
- حداد، حكمت ألبير: **لبنان الكبير**، دار نظير عبود، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦.
- الحصري، ساطع: **يوم ميسلون**، دار الاتحاد، بيروت. لا تاريخ.
- الحكيم، يوسف: **سورية والعهد العثماني**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠.
- حلاق، حسان: **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٤٣**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- الخازن، فريد وفيليب: **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠**، عربت عن الفرنسية، مطبعة الصبر جونية ١٩١٠.
- رباط، أدمون: **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠.
- زين، نور الدين زين: **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٧.
- سلطان، علي: **تاريخ سوريا، نهاية الحكم التركي ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٧.
- سويد، اللواء ياسين: **مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها**، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
- ضاهر، مسعود: «أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية»، **مجلة كلية التربية**، الجامعة اللبنانية، «دراسات» العدد الأول ١٩٧٥.
- عوض، عبد العزيز: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.
- قاسمية، خيرية: **الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، دار المعارف بمصر ١٩٧١.
- كوثراني، وجيه: **الإتجاهات الإجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٨.
- لونغريغ ستيفن: **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨.
- مزهر، يوسف: **تاريخ لبنان العام**، لا دار، لا تاريخ، بيروت (جزءان).
- موسى، سليمان: **الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧.
- هاشم، الأب ريمون: **الانتداب الفرنسي على لبنان**، منشورات الجامعة الأنطونية ٢٠٠٧.

- ISMAIL ADEL: *Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et*

et Syrie, Paris 1916.
- Rabbath Edmond: *La Formation historique de Liban politique et constitutionnel*, Université Libanaise, Beyrouth 1973.
des pays du Proche - Orient du XVIIe Siecle à nos jours. Imprimerie, Catholique, Beyrouth 1982 - 1993.
- Moutran Nadra: *La Syrie de demain*, France